الأمم المتحدة

E/CN.7/2007/2/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 January 2007
Arabic
Original: English

لجنة المخدّرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

مشكلة المخدّرات العالمية

تقرير المدير التنفيذي الإثناسنوي الرابع

إضافة

خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة محاصيل المخدّرات غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة

ملخّص

منذ عام ١٩٩٨، تعهّدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزامها برصد وتتبّع التقدّم المحرَز في تنفيذ خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة محاصيل المخدّرات غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة (قرار الجمعية العامة دإ-٢٠/٤ هاء). ويبلِّغ هذا التقرير الإثناسنوي الرابع المقدَّم من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة عن التقدّم المحرَز في تنفيذ خطة العمل.

لكنّ التقدّم المستديم الذي أحرزته الدول في منطقة جنوب شرقي آسيا في الحدّ من زراعة خشخاش الأفيون على نحو غير مشروع قابله ازدياد خطير الشأن في هذه الزراعة في أفغانستان. أما

* E/CN.7/2007/1.

V.07-80153 (A)

في الدول الآندية، بوليفيا وبيرو وكولومبيا، فقد تحقّق انخفاض إجمالي بيِّن في زراعة جَنبة (شجيرة) الكوكا على نحو غير مشروع. غير أن ازدياد غلال المحاصيل في الهكتار الواحد أدّى إلى استقرار توافر الكوكايين. كما إن زراعة نبتة القنّب على نحو غير مشروع على النطاق العالمي لا تزال على أشدّها عموما، مما يُعزى جزئيا إلى الالتباس في القوانين الوطنية بشأن المخدّرات.

والفقر في المناطق الريفية، وعدم توافر البدائل الاقتصادية المستدامة، وانعدام الأمن، لا تزال في عداد الأسباب الجذرية المهمة لانخراط فقراء المزارعين في الزراعة غير المشروعة.

ومنذ عام ١٩٩٨، أخذت الدول الأعضاء تُعنى بوضع وتحسين الخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى التصدّي للزراعة غير المشروعة، بما في ذلك العناية بالتنمية البديلة، واستئصال المزروعات، وغير ذلك من تدابير إنفاذ القوانين. وقد أُحرز تقدّم أيضا باللجوء إلى تضمين برامج التنمية البديلة قضايا هامة، كالاعتبارات الجنسانية، والنهوج التشاركية القائمة على المجتمعات المحلية، والشواغل ذات الصلة بالبيئة. بيد أن التقدّم المحرَز على الصعيد الوطني في سبيل تحقيق القدرة على إدارة نظم الرصد والتقييم بغية تقدير مدى تأثير برامج التنمية البديلة وإبادة المحاصيل غير المشروعة، ما زال جزئيا وغير مستدام.

كذلك فإن القيود المالية الشديدة لا تزال تطرح صعوبات تعرقل تنفيذ برامج التنمية البديلة، حيث لم تنجح سوى قلّة من الدول في تأمين الحصول على الدعم من المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية، وغيرها من الجهات المانحة. ومع أن دولاً كثيرة أصبح لديها الآن الخبرة التقنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية البديلة، فإنها تنقصها الأموال اللازمة لكي تعتمد مبادرات من هذا النحو.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- لمحة إجمالية عالمية عن الزراعة غير المشروعة	١-٥	٤
ثانيا- إجراءات الحكومات	٦-٣١	٨
ألف- الاستجابات السياساتية والاستراتيجية في التصدّي لزراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة	٩-١١	٨
باء- التعاون الدولي بشأن التنمية البديلة	١٢-١٦	١٠
جيم- الصعوبات المصادَفة في تنفيذ برامج التنمية البديلة	١٧-٢١	١٢
دال- النهوج المحسَّنة والابتكارية في التنمية البديلة	٢٢-٢٣	١٤
هاء- رصد الزراعة غير المشروع، والتشارك في المعلومات، وتقييم تأثير برامج التنمية البديلة	٢٤-٢٦	١٥
واو- تحسين إطار العمل الاقتصادي اللازم للتنمية البديلة	٢٧-٣١	١٧
ثالثا- إجراءات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة	٣٢-٨٧	١٩
ألف- الرصد العالمي لمحاصيل المخدّرات غير المشروعة	٣٢-٣٥	١٩
باء- لمحة إجمالية عن مبادرات التنمية البديلة	٣٦-٧٨	١٩
رابعا- الاستنتاج	٧٩-٨٧	٣١

الأشكال

الأول- زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة على الصعيد العالمي، ١٩٩٣-٢٠٠٦ ..... ٥

الثاني- إنتاج الأفيون غير المشروع على الصعيد العالمي، ١٩٩٣-٢٠٠٦ ..... ٥

الثالث- زراعة جَنبة الكوكا على الصعيد العالمي، ١٩٩٣-٢٠٠٥ ..... ٦

الرابع- إنتاج الكوكايين المحتمل على الصعيد العالمي، ١٩٩٣-٢٠٠٥ ..... ٦

الخامس- تقديرات إنتاج عشبة القنّب على الصعيد العالمي، ١٩٨٨/١٩٨٩-٢٠٠٤/٢٠٠٥ ..... ٧

السادس- النسبة المئوية من الدول المبلِّغة بأن لديها خططا أو برامج وطنية ترمي إلى الحدّ من زراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة والقضاء عليها ٩

السابع- النسبة المئوية من الدول المبلِّغة بأن لديها خططا أو برامج وطنية ترمي إلى الحدّ من زراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة والقضاء عليها، مناطق مختارة ١٠

الثامن- النسبة المئوية من الدول المبلِّغة عن التعاون الدولي بشأن التنمية البديلة، والبرامج الرامية إلى إبادة محاصيل المخدّرات غير المشروعة ١١

التاسع- النسبة المئوية من الدول المبلِّغة عن مجالات تُصادف فيها صعوبات في تنفيذ برامج التنمية البديلة ١٣

العاشر- النسبة المئوية من الدول المبلِّغة عن شمول مجالات ذات أهمية في برامج التنمية البديلة أو برامج إبادة المحاصيل غير المشروع، أو كليهما ١٥

الحادي عشر- الطرائق المستخدمة لرصد زراعة المحاصيل غير المشروعة، معبَّراً عنها بالنسبة المئوية من الدول المبلِّغة ١٦

الثاني عشر- نظم رصد وتقييم برامج التنمية البديلة وإبادة المحاصيل غير المشروعة، معبَّراً عنها بالنسبة المئوية من الدول المبلِّغة ١٧

أولا- لمحة إجمالية عالمية عن الزراعة غير المشروعة

١- هذه الإضافة إلى التقرير الإثناسنوي الرابع المقدّم من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، تبلِّغ عن التقدّم الذي أحرزته الحكومات في تنفيذ خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة محاصيل المخدّرات غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة لعام ١٩٩٨ (قرار الجمعية العامة دإ-٢٠/٤ هاء). والتقرير يحتوي على معلومات مقدَّمة من الدول الأعضاء في الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية في دورة الإبلاغ الرابعة، الذي يشمل الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ويحتوي أيضا على معلومات عن المساعدة المقدَّمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة العمل.

٢- وقد انخفضت زراعة خشخاش الأفيون على نحو غير مشروع على النطاق العالمي بنسبة ٢٧ في المائة، أي من ٤٠٠ ٢٧٧ هكتار في عام ١٩٩٣ إلى ٩٠٠ ٢٠١ هكتار في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل الأول). غير أن هذا الاتجاه الهابط تعطّل في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، نتيجة لزيادات كبيرة حصلت في زراعة خشخاش الأفيون على نحو غير مشروع في أفغانستان. وعلى الصعيد العالمي، وصل إنتاج خشخاش الأفيون غير المشروع إلى ٦٣٠ ٦ طنا في عام ٢٠٠٦، مما يبيّن حدوث زيادة بنسبة قدرها ٤١ في المائة علاوة على تقديرات عام ٢٠٠٥ (انظر الشكل الثاني)، وحيث تبلغ النسبة في أفغانستان ٩٢ في المائة من إجمالي هذه الزراعة على الصعيد العالمي. وأما النتائج الأولية المستمدّة من الدراسات الاستقصائية التي قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة عن نوايا المزارعين في عام ٢٠٠٧ فتشير إلى زيادة في الاحتمالات التي تدلّ على أن المزارعين سوف يعاودون زراعة هذه المحاصيل.

٣- لكنْ إذا ما وُضعت جانبا الأرقام الخاصة بأفغانستان، يُرى أن الانخفاض الحاصل بنسبة قدرها ٨٥ في المائة في زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في المثلث الذهبي في منطقة جنوب شرقي آسيا، كان قد تم تحقيقه منذ عام ١٩٩٨. واليوم، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند قد أصبحتا خاليتين فعلاً من الأفيون. وفي ميانمار، انخفضت زراعة خشخاش الأفيون بنسبة قدرها ٨٣ في المائة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٦. وإذا ما نُظر على الصعيد دون الإقليمي إلى إجمالي زراعة خشخاش الأفيون على نحو غير مشروع على الصعيد العالمي، يُرى أن هذا الإجمالي قد هبط من ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٤- كذلك فإن تقديرات زراعة جنبة الكوكا على نحو غير مشروع في الدول الآندية، بوليفيا وبيرو وكولومبيا، أظهرت أيضا اتجاها هابطا إيجابيا. ومقارنةً بعام ٢٠٠٠، انخفض إجمالي المساحة التي هي قيد الزراعة غير المشروعة بنسبة قدرها ٢٨ في المائة، أي من ٣٠٠ ٢٢١ هكتار إلى

الشكل الأول

زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة على الصعيد العالمي، ١٩٩٣-٢٠٠٦

(بالهكتارات)

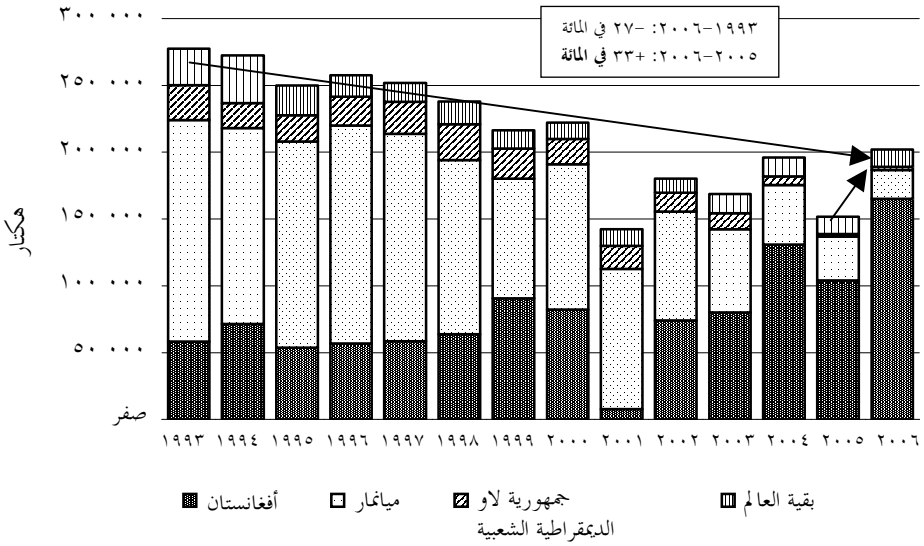

الشكل الثاني

إنتاج الأفيون غير المشروع على الصعيد العالمي، ١٩٩٣-٢٠٠٦

(بالأطنان)

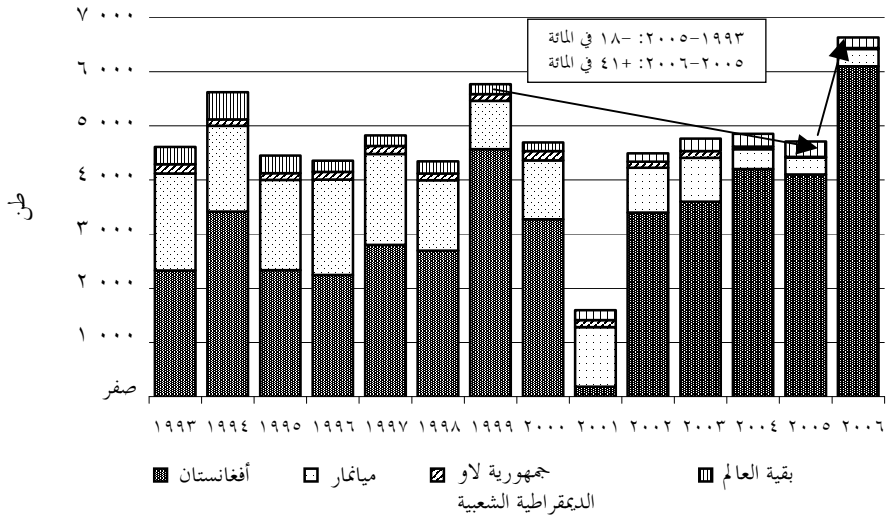

٦٠٠ ١٥٩ هكتار في عام ٢٠٠٥ (انظر الشكل الثالث). لكنّ لجوء المزارعين والمتّجرين إلى استخدام مواد وتكنولوجيات جديدة أدّى إلى تحسين مستويات الإنتاج المحتملة بخصوص هيدروكلوريد

الكوكايين، مما أدّى بدوره إلى بقاء مستويات الإنتاج دونما تغيير على الأكثر بين منتصف التسعينات وعام ٢٠٠٥، حين وصلت إلى ٩١٠ أطنان (انظر الشكل الرابع). وفي عام ٢٠٠٥، بلغ نصيب كولومبيا من إنتاج الكوكايين العالمي ٧٠ في المائة، وبيرو ٢٠ في المائة، وبوليفيا ١٠ في المائة.

الشكل الثالث

زراعة جَنبة الكوكا على الصعيد العالمي، ١٩٩٣-٢٠٠٥

(بالهكتارات)

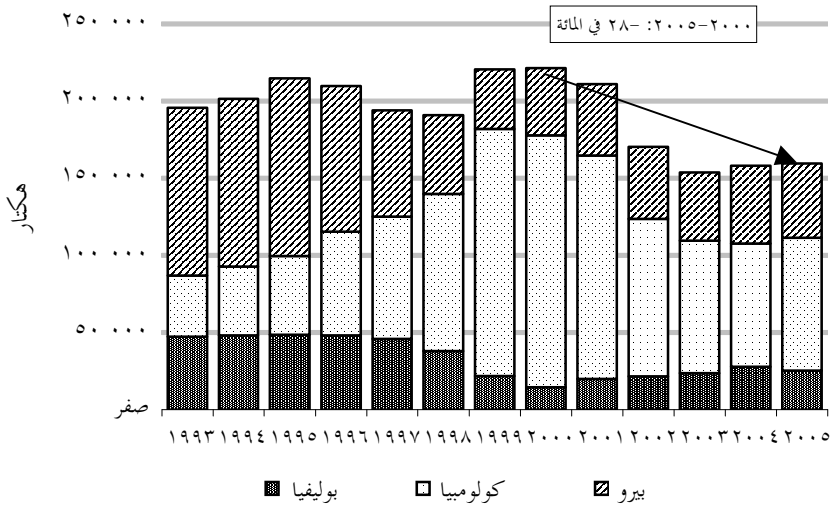

الشكل الرابع

إنتاج الكوكايين المحتمل على الصعيد العالمي، ١٩٩٣-٢٠٠٥

(بالأطنان)

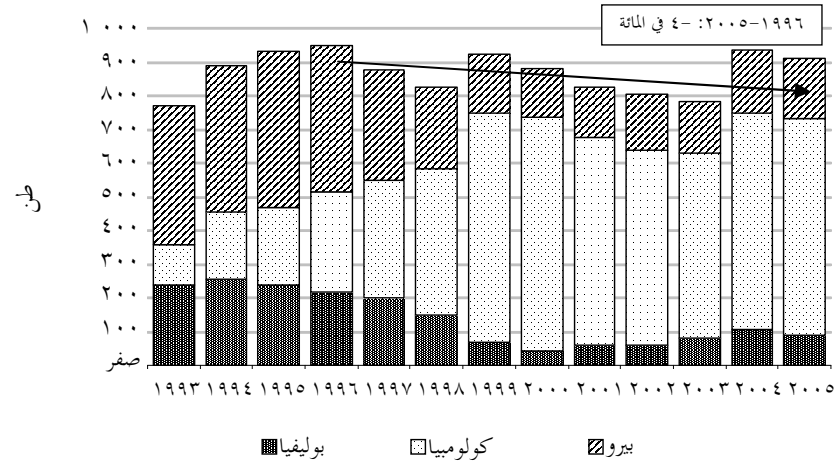

ملحوظة: البيانات عن إنتاج الكوكايين في كولومبيا لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تستند إلى بحث ميداني جديد.

٥- كما إن الخصائص الفريدة التي يتّسم بها نمو نبتة القنّب وحصادها أيضا قد أدّت إلى اتّساع انتشار زراعتها. وفي حين لا توجد تقديرات دقيقة عن زراعة نبتة القنّب على نحو غير مشروع على الصعيد العالمي، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة يُقدِّر أن مساحة بلغت ٠٠٠ ٢٣١ هكتار تقريبا كانت تُزرَع بهذه النبتة، وكان بالمستطاع إنتاج ٠٠٠ ٤٥ طن من عشبة القنّب، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومقارنةً بتقديرات العقد السابق، فإن الأرقام الخاصة بما يُعتبر "مساحة تُزرع حاليا" قد تضاعفت تقريبا (انظر الشكل الخامس). ووفقاً للمعلومات التي قُدِّمت إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، كان القنّب يُزرع في ١٧٦ دولة وإقليما خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤. ويُظهِر بيان تفصيلي مؤقّت للأرقام أن معظم محصول القنّب كان مزروعاً في القارة الأمريكية (٥٤ في المائة)، تليها أفريقيا (٢٧ في المائة)، ثم آسيا (١٥ في المائة،) وأوروبا (٤ في المائة)، ثم أوقيانيا (١ في المائة).

الشكل الخامس

تقديرات إنتاج عشبة القنّب على الصعيد العالمي، ١٩٨٨/١٩٨٩-٢٠٠٤/٢٠٠٥

(بالأطنان)

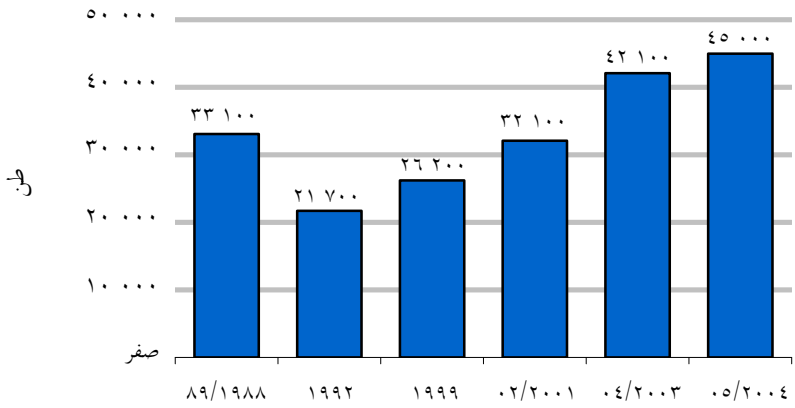

المصادر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، *التقرير العالمي عن المخدّرات لعام ٢٠٠٤* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.XI.16)، *والتقرير العالمي عن المخدّرات لعام ٢٠٠٥* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.XI.10)؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، بيانات من الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية؛ وتقارير من الحكومات؛ وتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة.

ملحوظة: الزيادة الواضحة بين الفترتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ و٢٠٠٣-٢٠٠٤ ناجمة عن تضخيم للتقديرات القطرية (بتطبيق تقديرات إنتاج بالاستناد إلى الاستهلاك بخصوص الدول التي لم تقدّم تقديرات من هذا النحو)؛ ومن دون هذا التغيير المنهجي، فإن الزيادة كان من شأنها أن تكون من ٠٠٠ ٣٢ طن إلى ٠٠٠ ٣٥ طن فحسبُ.

ثانيا- إجراءات الحكومات

٦- الجزء السادس من الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية في دورة الإبلاغ الرابعة، الذي يشمل الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تحصّل على ٩٠ ردّاً من الدول الأعضاء، أي العدد نفسه من الدول التي كانت قد أرسلت ردودا على الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية في دورة الإبلاغ الثالثة (الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤). وكان توزّع الردود الجغرافي كما يلي: أفريقيا، ٢٥ في المائة؛ آسيا، ٢١ في المائة؛ أوروبا، ٣٤ في المائة؛ القارة الأمريكية، ١٩ في المائة؛ أوقيانيا، ١ في المائة. ومقارنةً بدورة الإبلاغ السابقة، حدثت زيادة في عدد الردود المتلقّاة من الدول في آسيا، وحدث انخفاض في عدد الردود المقدَّمة من الدول في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

٧- مما يُؤسف له أنه لم يُتلَقّ ردّ من أفغانستان، البلد الذي يُعَدُّ أكبر مورِّد في العالم للأفيون غير المشروع، والذي فيه برامج موضعَ التنفيذ بشأن التنمية البديلة وبشأن موارد الرزق البديلة.

٨- وقد أُجري تحليل للردود على أسئلة الجزء السادس من الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية. ونظراً إلى عدد الأسئلة الصغير نسبيا، لم يوضع فهرس مركّب لأغراض المقارنة، مثلما تمّ بخصوص المجالات المواضيعية الأخرى. أما التحليل فيستند إلى التغيّر بالنسبة المئوية في الردود بالإيجاب على مختلف الأسئلة. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن الردّ بالنفي على سؤالٍ ما يمكن أن يعني أن المشكلة المعيّنة لا تنطبق على البلد المقصود، أو أنها قد عُولجت من قبلُ بنجاحٍ.

ألف- الاستجابات السياساتية والاستراتيجية في التصدّي لزراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة

٩- ذكر ما مجموعه ٣٦ حكومة في إجاباتها أن لديها خططا أو برامج وطنية، تشتمل على التنمية البديلة، ترمي إلى الحدّ من زراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة والقضاء عليها. ومن تلك الدول، بيّنت ٢٩ دولة أن برامجها أو خططها تشمل القنّب، و١٤ دولة أنها تشمل خشخاش الأفيون، و٦ دول أنها تشمل جنبة الكوكا. وقد ظلّت النسبة المئوية من الدول التي أبلغت بأن لديها خططا أو برامج وطنية من هذا القبيل، مستقرّة عند ٤٠ في المائة منذ فترة الإبلاغ الثالثة، مع ظهور بعض الاختلافات الصغيرة على المستويات دون الإقليمية. وأبلغت إحدى وإربعون دولة، أي ٤٦ في المائة من الدول المستجيبة (مقارنة بما نسبته ٤٨

في المائة في الفترة السابقة) بأن خططها أو برامجها الوطنية تشتمل على تدابير بشأن إبادة تلك المحاصيل أو غير ذلك من تدابير إنفاذ القوانين (انظر الشكلين السادس والسابع)، مما يستهدف الزراعة غير المشروعة فيما يخص خشخاش الأفيون (١٧ دولة)، وجنبة الكوكا (٦ دول)، والقنّب (٣٨ دولة). ومقارنة بالفترة السابقة، ظلّ توزيع المخدّرات المستهدَفة دونما تغيير بخصوص القنّب وجَنبة الكوكا، ومنخفضا فيما يخصّ خشخاش الأفيون.

١٠- أبلغت ٤١ دولة أخرى، أي ٤٦ في المائة من الدول المستجيبة، بأنها ليس لديها برامج أو خطط من هذا النحو. وبيَّن بعض الدول المجيبة بالنفي عن هذا السؤال بأنه لا ينطبق على بلد كل منها، حيث إن زراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة غير ذات شأن أو غير موجودة. وأبلغت دول أخرى عن وجود مساحات صغيرة تجري فيها زراعة غير مشروعة، لكنها مسألة تُعالج من خلال عمليات اعتيادية لإنفاذ القوانين.

الشكل السادس

النسبة المئوية من الدول المبلِّغة بأن لديها خططا أو برامج وطنية ترمي إلى الحدّ من زراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة والقضاء عليها

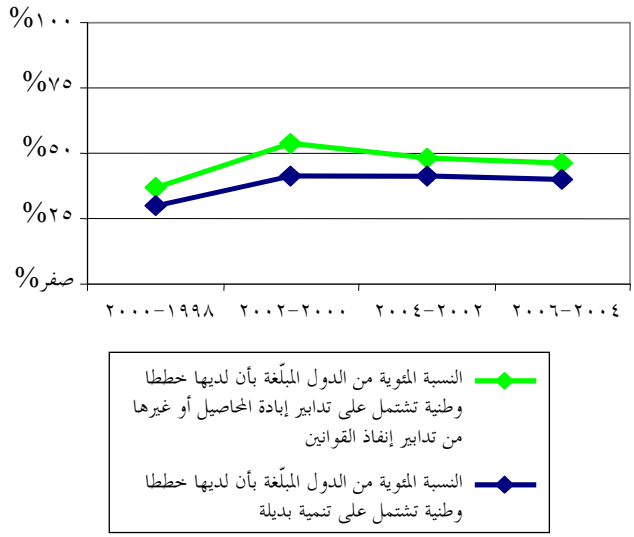

الشكل السابع

النسبة المئوية من الدول المبلِّغة بأن لديها خططا أو برامج وطنية ترمي إلى الحدّ من زراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة والقضاء عليها، مناطق مختارة

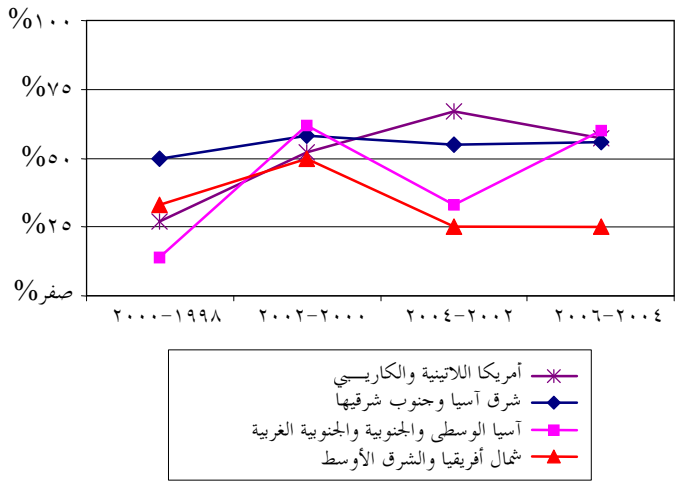

١١- وقد قدَّم عدد من الدول معلومات عن تدابير إنفاذ القوانين، المتخذة لمكافحة المحاصيل غير المشروعة، وأبلغت دول أخرى عن تدابير إنفاذ القوانين، التي تكون مرافقة للتنمية البديلة. كما تضمّنت الردود معلومات عن القوانين والمراسيم الوطنية الخاصة بذلك، وعن الأجهزة الوطنية والوزارات المباشرة، المسؤولة عن تنفيذها، وما يقابل هذا النشاط غير المشروع من عقوبات، وتقنيات مراقبة وكشف، وعمليات إبادة محاصيل، وحملات توعية.

باء- التعاون الدولي بشأن التنمية البديلة

١٢- في فترة الإبلاغ الرابعة، كان هناك زيادة في عدد الدول التي أبلغت عن تقديم المساعدة إلى دول أخرى، على أساس ثنائي أو إقليمي أو متعدّد الأطراف، من خلال برامج التنمية البديلة الرامية إلى القضاء على المخدّرات غير المشروعة (٢٤ دولة، أي ٢٧ في المائة من عدد الدول المستجيبة، مقابل ١٨ دولة، أي ٢٠ في المائة من عدد الدول المستجيبة في الفترة السابقة). وهذا تطوّر مشجّع، ولكنه إذا ما قيس بأرقام مطلقة، لا يزال متخلّفا عن الرقم الذي بلغ ٣٠ دولة، وهو عدد الدول التي كانت قد أبلغت عن تقديم المساعدة في الفترة الثانية من تقارير الإبلاغ (٢٠٠٠-٢٠٠٢). وأبلغ ما مجموعه ١١ دولة (أي ١٢ في المائة من عدد الدول المستجيبة) عن تلقّيها مساعدات تقنية بشأن برامج التنمية البديلة، و١٣ دولة (أي ١٥ في المائة من عدد الدول المستجيبة) بخصوص برامج إبادة المحاصيل غير

المشروعة؛ وهي نسب مئوية أعلى بقدر طفيف فحسبُ منها في فترة الإبلاغ الثالثة (انظر الشكل الثامن).[1]

الشكل الثامن

النسبة المئوية من الدول المبلِّغة عن التعاون الدولي بشأن التنمية البديلة، والبرامج الرامية إلى إبادة محاصيل المخدّرات غير المشروعة

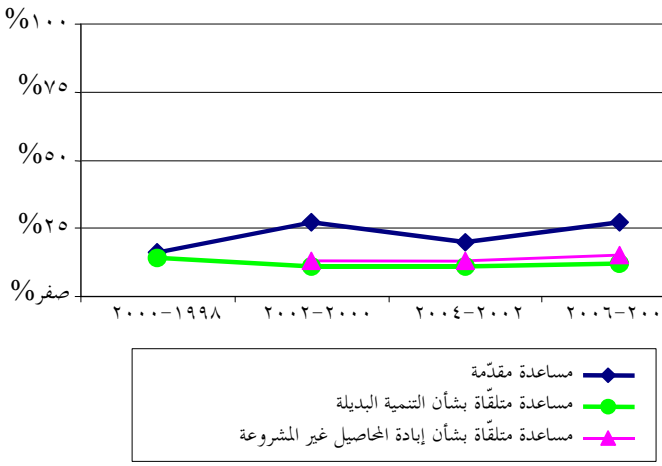

١٣- بيَّنت أكثرية الدول المبلِّغة عن تقديم المساعدة المتعدّدة الأطراف بشأن التنمية البديلة، أن الدعم الذي قدّمته وُجِّه من خلال قناة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة. وقد أبلغ كلٌّ من إسبانيا وأستراليا وإيطاليا وإيرلندا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم مساعدة لأجل التنمية البديلة في آسيا أو أمريكا اللاتينية، أو كلتيهما، من خلال برامج التنمية البديلة لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة.

١٤- أبلغ عدد من الدول أيضا عن تقديم مساعدات ثنائية دعما للتنمية البديلة. فأبلغت أستراليا بأنها قدَّمت دعما للتنمية البديلة في دول آسيوية. وأبلغت كندا عن تقديم مساعدة ثنائية إلى أفغانستان. وأبلغت قبرص عن منحة تبرّعت بها إلى أفغانستان دعما للتنمية البديلة. وأبلغت الدانمرك بأنها قدَّمت دعما لأجل برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، ولأجل التنمية البديلة الريفية في بوليفيا، في مناطق كثيرا ما هاجر المزارعون منها إلى مناطق إنتاج الكوكا. وأبلغت فرنسا عن دعم التنمية البديلة من خلال الاتحاد الأوروبي، وعن برامج ثنائية في كل من أفغانستان، والمغرب، وأمريكا اللاتينية. وأبلغت ألمانيا عن تقديم مساعدة تقنية إلى

(1) السؤال عن المساعدة المتلقّاة بشأن إبادة المحاصيل غير المشروعة أُدرج أول مرة في الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية لفترة الإبلاغ الثانية.

كل من أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأبلغت اليابان عن تقديم مساعدة ثنائية إلى ميانمار.

١٥- كما أبلغت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية عن المساعدة التي قدَّمتها إلى أفغانستان دعما لاستراتيجية ذلك البلد بشأن مكافحة المخدّرات، وللبرامج الوطنية ذات الأولوية الخاصة بالتنمية. وأبلغت الولايات المتحدة عن المساعدة الثنائية التي قدَّمتها بشأن إبادة المحاصيل غير المشروعة والتنمية إلى كل من إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا، وكذلك إلى دول أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا، بما في ذلك أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار.

١٦- أبلغت كمبوديا عن تشاركها في المعلومات عن محاصيل المخدّرات غير المشروعة، من خلال شبكة المعلومات عن تعاطي المخدّرات في آسيا والمحيط الهادئ. وأبلغت إكوادور بأنها عُنيت بتعزيز مفهوم التنمية البديلة الوقائية. كما أبلغت ليتوانيا بأن التعاون من جانبها في تبادل المعلومات كان محدودا. وأبلغت الفلبين عن التعاون بخصوص تبادل المعلومات والتدريب. وأبلغت تايلند بأنها قدَّمت دعما تقنيا وماليا إلى مشروع تنمية إقليم بآن يونغ كا في ميانمار، وأن ذلك البلد يقوم بخطوات لكي يصبح مركزا للتدريب الخاص بالتنمية البديلة، بالتعاون مع مؤسسة جامعة ماي فا لوانغ. وأبلغت جمهورية إيران الإسلامية عن تعاونها مع أفغانستان في إيجاد بدائل عن زراعة خشخاش الأفيون وفي إنفاذ القوانين.

جيم- الصعوبات المصادَفة في تنفيذ برامج التنمية البديلة

١٧- ذكر ما مجموعه ٢٧ دولة، أي ٣٠ في المائة من الدول المستجيبة، أن القيود المالية هي أكبر العقبات التي تعرقل تنفيذ برامج التنمية البديلة. أما العقبات الكبرى التي تليها فهي عدم وجود هياكل داعمة (بُنى مؤسسية) لإيصال المساعدات الانمائية (وهي عقبة ذكرتها ٢٢ دولة)، والافتقار إلى الخبرة التقنية (١٥ دولة)، ومشاكل التنسيق (١١ دولة). ومقارنةً بفترة الإبلاغ السابقة، ظلّ تسلسل العقبات الهرميّ دونما تغيير في هذه الفترة. غير أن هناك زيادة ضخمة في عدد الدول التي حدّدت عدم وجود هياكل داعمة في عداد العراقيل (٢٢ دولة، مقابل ١٦ دولة في الفترة السابقة) (انظر الشكل التاسع). وبيَّن ما مجموعه ٣٠ دولة (مقابل

٢٤ دولة في الفترة السابقة) أن لديها الخبرة التقنية اللازمة لاستهلال برامج التنمية البديلة.[٢] وهذا الاستنتاج هو مؤشّر يبيّن أن بناء القدرات الوطنية كان كافيا حتى هذا التاريخ.

الشكل التاسع

النسبة المئوية من الدول المبلِّغة عن مجالات تُصادف فيها صعوبات في تنفيذ برامج التنمية البديلة

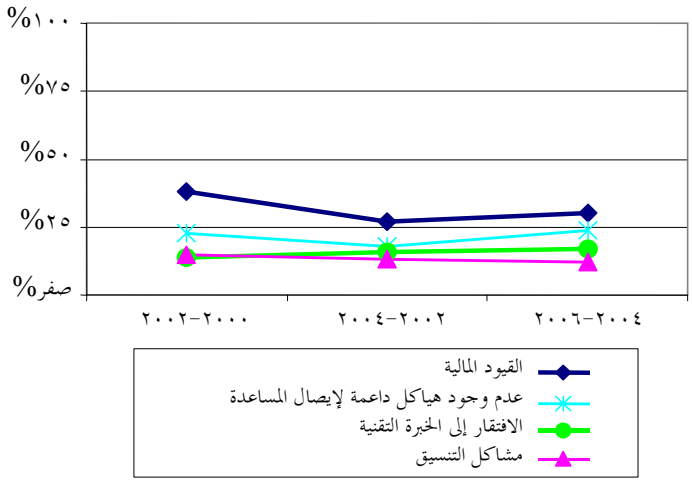

١٨- ويُلاحظ أنه مع أن ٢٧ دولة ذكرت القيود المالية الضاغطة باعتبارها صعوبة تُواجه في تنفيذ برامج التنمية البديلة، فقد أبلغت ٩ دول فقط (مقابل ١١ دولة في الفترة السابقة) بأنها تفاوضت على مساعد مالية لأجل برامج التنمية البديلة وإبادة المحاصيل غير المشروعة مع مؤسسات مالية دولية أو مصارف إنمائية إقليمية، أو كليهما. وأبلغت ٥ دول منها بأنها تلقّت دعما في هذا الخصوص (٤ دول في الفترة السابقة).

١٩- وقد أبلغ عدد من الدول عن الضغوط المالية التي تُواجه في الحصول على الدعم المالي لأجل برامج التنمية البديلة. فأبلغت ميانمار بأنها لم تتلقّ دعماً من ذلك النحو بسبب العقوبات السياسية والاقتصادية. وبيَّنت باراغواي أنه على الرغم من أن زراعة نبتة القنّب غير المشروعة تمثّل مشكلة وطنية خطيرة الشأن وترتبط بالفقر، فإنها لم يتسنّ لها بعدُ الحصول على الدعم من دول أخرى فيما يخص التعاون على التصدّي لهذه المشكلة. وأبلغت غانا بأن المصارف التجارية لا ترى أن التنمية البديلة مشروعا مجديا، وذلك من جرّاء انخفاض

(2) السؤال عن الصعوبات التي تواجهها الحكومات في تنفيذ برامج التنمية البديلة أُدرج أول مرة في الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية لفترة الإبلاغ الثانية.

معدّلات السداد، ولذا فإنها لن تموّل برامج من هذا النحو. وأشارت المغرب إلى أن مشاريع استبدال المحاصيل تحتاج إلى الإعانة في المراحل المبكّرة من برامج التنمية البديلة، لأنها ليست مربحة بقدر كاف لالتماس الحصول على قروض مصرفية.

٢٠- كما قدَّم عدد من الدول معلومات عن جهودها في سبيل تأمين الحصول على موارد مالية لأجل برامج التنمية البديلة أو برامج إبادة المحاصيل غير المشروعة أو كليهما. فقد بيَّن أكثر الدول المبلِّغة أن تلك البرامج تُموَّل بموارد داخلية. وبيَّنت قلّة من الدول أن العوائد المتحصّلة من الغرامات على المخدّرات ومن مصادرة الموجودات المالية ذات الصلة بالمخدّرات، ما فتئت تُستخدم أيضا لأجل تمويل تلك البرامج. وأبلغت كل من باكستان وميانمار عن تلقّيهما مساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة. كما أبلغت المغرب عن برامج مدعومة من الاتحاد الأوروبي، وبيَّنت أنها كانت قد قدَّمت مقترح برنامج إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة بغية النظر فيه. وأبلغت بيرو بأن الولايات المتحدة قد موَّلت برنامجها المعني بإبادة المحاصيل غير المشروعة.

٢١- كذلك قدَّمت كل من بوليفيا وبيرو وكولومبيا معلومات عن المساعدة الثنائية أو المتعدّدة الأطراف، أو كلتيهما، التي تلقّتها بشأن تمويل برامج التنمية البديلة و/أو إبادة المحاصيل غير المشروعة.

دال- النهوج المحسَّنة والابتكارية في التنمية البديلة

٢٢- الرّبع تقريبا من عدد الدول المستجيبة بيَّنت أن برامجها الخاصة بالتنمية البديلة تحتوي على ترتيبات مخصّصة لدعم إنشاء وتدريب منظمات مجتمعية محلية. وأبلغت اثنتان وعشرون دولة، مقابل ١٤ دولة في الفترة السابقة، عن تقديمها دعما ماليا إلى مبادرات مجتمعية من خلال برامجها الخاصة بالتنمية البديلة أو بإبادة المحاصيل غير المشروعة، أو بكليهما. وفي هذا السياق، أبلغت جنوب أفريقيا عن تنفيذ برامج بشأن التخفيف من الفقر. وذكرت غامبيا أنها استخدمت عوائد متحصَّلة من غرامات على المخدّرات، وذلك لأجل تمويل مبادرات مجتمعية. كما ذكرت الولايات المتحدة أنها قدَّمت دعما ماليا إلى حكومات محلية ومركزية. وأبلغت أوزبكستان عن مشاركة قادة مجتمعات محلية في إبادة محاصيل غير مشروعة. وإجابة عن السؤال نفسه، بيَّن رد لبنان أن البلد يحتاج إلى دعم عاجل بشأن التنمية البديلة.

٢٣- ومقارنة بفترة الإبلاغ السابقة، بيِّن عدد زائد من الدول أن برامجها الخاصة بالتنمية البديلة تنصّ على نهوج تشاركية، وتتضمّن بُعداً خاصاً بنوع الجنس، وتأخذ في الاعتبار أفقر

الفئات وأكثرها استضعافاً وكذلك الشواغل البيئية. وقد بلغت نسبة البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي أكبر نسبة من الدول التي ردّت بالإيجاب على السؤال المتعلق بإدماج بُعد جنساني والشواغل البيئية في برامجها الخاصة بالتنمية البديلة. لكنّ دولاً أقلّ (أي ١٨ دولة مقابل ٢١ في فترة الإبلاغ السابقة) أبلغت بأن برامجها الخاصة بالتنمية البديلة تأخذ في الاعتبار اتخاذ تدابير ترمي إلى خفض الطلب على المخدّرات على نحو غير مشروع (انظر الشكل العاشر).[٣]

الشكل العاشر

النسبة المئوية من الدول المبلِّغة عن شمول مجالات ذات أهمية في برامج التنمية البديلة أو برامج إبادة المحاصيل غير المشروعة، أو كليهما

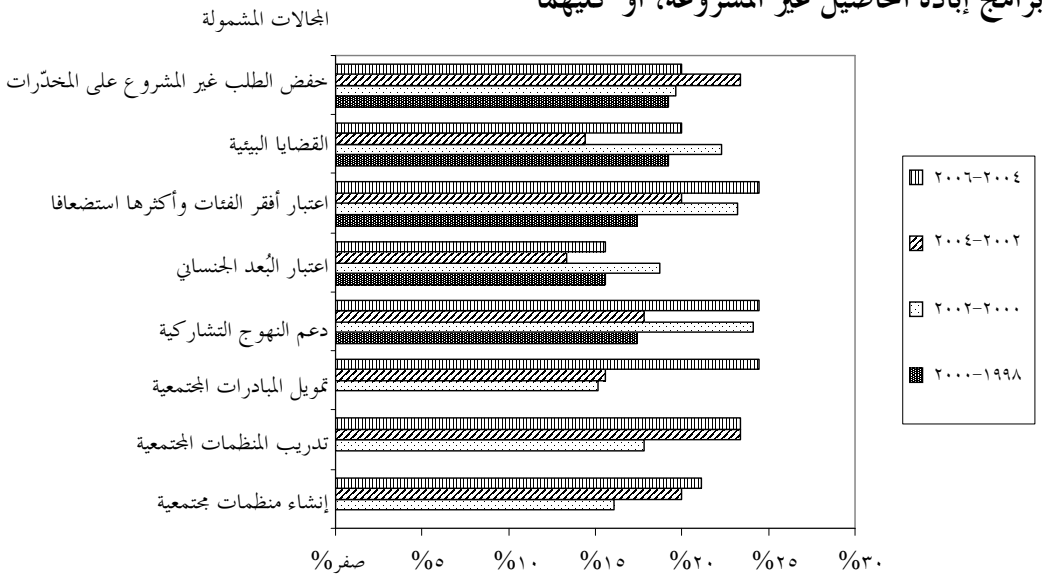

هاء- رصد الزراعة غير المشروعة، والتشارك في المعلومات، وتقييم تأثير برامج التنمية البديلة

٢٤- بخصوص آليات رصد زراعة المحاصيل غير المشروعة،[٤] يُلاحظ من خلال المقارنة بفترة الإبلاغ الثانية حصول زيادة في عدد الدولة المبلِّغة عن استخدام تقنيات التصوير الأرضي

(3) الأسئلة المتعلقة بتوفير الدعم للمنظمات المجتمعية وللمبادرات المجتمعية أُدرجت أول مرة في الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية لفترة الإبلاغ الثانية.

(4) السؤال عن آليات رصد الزراعة غير المشروعة أُدرج أول مرة في الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية لفترة الإبلاغ الثانية.

والساتلي المتاحة تجاريا، وانخفاض في عدد الدول المبلِّغة عن استخدام التصوير الجوي (انظر الشكل الحادي عشر). وقد بلغ عدد البلدان في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي قرابة نصف عدد البلدان المبلِّغة عن استخدام المسوح الأرضية. وأبلغت أشدّ الدول تضرّراً من جرّاء زراعة جَنبة الكوكا عن استخدام طرائق الرصد الثلاثة هذه. وقد أبلغ بعض الدول أيضا عن القيام بالرصد من خلال العمليات الاستخبارية البشرية، والعمل المشترك بين الشرطة والمجتمعات المحلية، وشبكات المعلومات، والدوريّات الأرضية، والمراقبة بواسطة الطائرات العمودية في بعض حالات المواضع المعيّنة والمعزولة.

الشكل الحادي عشر

الطرائق المستخدمة لرصد زراعة المحاصيل غير المشروعة، معبَّراً عنها بالنسبة المئوية من الدول المبلِّغة

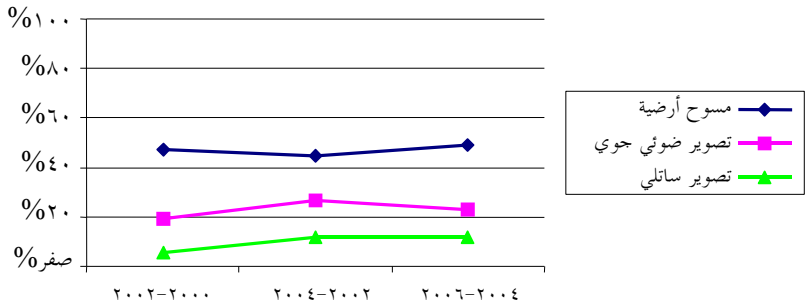

٢٥- وقد بيَّن ما مجموعه ٤٠ دولة، مقابل ٤٥ دولة في فترة الإبلاغ السابقة، بأنها تشاركت في المعلومات عن رصد الزراعة غير المشروعة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأبلغ عدد أقل من الدول (١٨ دولة مقابل ٢٢ دولة في الفترة السابقة) بأن لديها نظماً لرصد وتقييم التأثير النوعي والكمّي الناجم عن برامج التنمية البديلة وإبادة المحاصيل غير المشروعة (انظر الشكل الثاني عشر). ويمكن أن يكون الغيار الظاهر لنظم رصد في كثير من الحالات من جرّاء عدم وجود زراعة غير مشروعة أو عدم وجود تنمية بديلة. بيد أن الانخفاض في عدد الدول التي ردّت بالإيجاب على هذا السؤال داعياً إلى القلق. فإن ما لا يتجاوز ٢٤ بلدا، نزولاً من ٢٩ بلدا في فترة الإبلاغ السابقة، أبلغت عن قيامها بانتظام بتقييم تأثير تدابير إنفاذ القوانين وتدابير التنمية البديلة لديها. وذكرت سبع دول افتقارها إلى الخبرة التقنية، وكذلك وجود ضغوط مالية، باعتبارهما من أسباب عدم وجود نظم للرصد والتقييم قائمة لديها. وأشارت دولتان إلى أن برامج التنمية البديلة لديها جديدة ولا بدّ من تقييمها بعدُ.

الشكل الثاني عشر

نظم رصد وتقييم برامج التنمية البديلة وإبادة المحاصيل غير المشروعة، معبَّراً عنها بالنسبة المئوية من الدول المبلِّغة

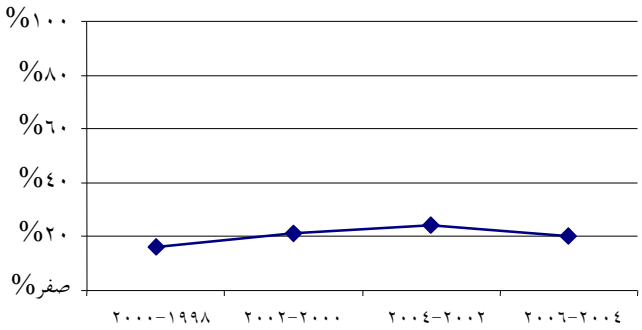

٢٦- من بين الدول المبلِّغة بأنها تمتلك نظم رصد وتقييم،[٥] قدَّم بعضها معلومات عن المؤشّرات المستخدمة لقياس تأثير برامج التنمية البديلة وبرامج إبادة المحاصيل غير المشروعة. وتشمل تلك المؤشّرات عدد الأُسر المستفيدة من برامج التنمية البديلة، ودخل الأُسر المترلية المستمدّ من الأنشطة المشروعة، وعدد الهكتارات المزروعة بمحاصيل مشروعة، وكذلك عدد الهكتارات المزروعة بمحاصيل غير مشروعة التي تمّ التخلّي عنها أو إبادتها أو كلاهما، والزيادات الحاصلة في القيمة السوقية لمنتجات التنمية البديلة. كما أشارت بوليفيا أيضا إلى أنها قيّمت عدد النساء المشاركات في هذه البرامج. ومن ضمن المؤشّرات الأخرى التي ذُكرت المستويات التي بلغتها مضبوطات المخدّرات غير المشروعة في الأقاليم الوطنية وفي الخارج، وإحصاءات عن عدد الاعتقالات ذات الصلة بالمخدّرات، وتقلّبات أسعار المخدّرات في السوق غير المشروعة.

واو- تحسين إطار العمل الاقتصادي اللازم للتنمية البديلة

٢٧- قدَّم عدد من الدول معلومات عن الأنشطة الجارية حاليا أو المخطّط لها مستقبلا، المصمّمة بقصد تحسين إطار العمل الاقتصادي اللازم للتنمية البديلة. ففي المنطقة الأفريقية، أبلغت مدغشقر عن فتح السبل إلى مناطقها المعزولة من خلال إنشاء الطرق. وأبلغت سوازيلند عن قيامها بتشجيع المزارعين الضالعين في زراعة المحاصيل غير المشروعة على

(5) أستراليا، إكوادور، ألبانيا، الاتحاد الروسي، باراغواي، باكستان، بوليفيا، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، كمبوديا، كولومبيا، الهند، هندوراس، الولايات المتحدة.

التحوّل إلى زراعة محاصيل بديلة، ومنها مثلاً قصب السكّر. وأبلغت الكاميرون بأنها سوف تُعنى بأنشطة استبدال المحاصيل لدى اعتماد الاستراتيجية الوطنية بشأن مكافحة المخدّرات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وأشارت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أنها تقوم بدراسة اجتماعية اقتصادية بشأن استبدال المحاصيل بغية تحديد الاحتياجات الحالية لدى السكان المتأثّرين بذلك. وأبلغت غانا عن حصولها على آلات لعمليات التجهيز الصناعي بغية تمكين المزارعين من إضافة قيمة إلى منتجاتهم.

٢٨- وأما في منطقة الكاريبي، فقد أبلغت ترينيداد وتوباغو بأن التنمية البديلة في السياق الوطني لديها تتعلق بإبادة محاصيل القنّب والترويج للأخذ ببدائل مشروعة. ومن ضمن إجراءات العمل المتّخذة تركيز البرامج الاجتماعية على إعادة توجيه الفئات المعرّضة لمخاطر محتملة والضالعة في أي جانب من جوانب التجارة غير المشروعة، نحو ممارسة أنشطة مشروعة، حيث تراوحت تلك الإجراءات بين التثقيف والتوجيه إلى أنشطة أخرى مدرّة للدخل.

٢٩- وفي أمريكا الجنوبية، أبلغت بوليفيا بأنها معنية بتيسير سبل وصول المنتجين إلى الأسواق بمقتضى شروط محسّنة. وأبلغت كولومبيا بأنها حدّدت منتجات ذات رواج واسع في الأسواق الوطنية والدولية، وبأنها تركّز على تحسين عمليات التجهيز الصناعي للمنتجات. وذكرت كولومبيا أنها من خلال التعاون مع القطاع الخاص ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة عقدت اجتماعات مائدة مستديرة بشأن الأعمال التجارية، وذلك بغية تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في هذا الصدد. وأبلغت بيرو عن بذل جهود ضمن إطار العمل الخاص بالقانون التشريعي للترويج التجاري والقضاء على المخدّرات في المنطقة الآندية، والتوقيع على اتفاقات بشأن التجارة الحرّة. وأبلغت باراغواي عن بذل جهود بغية تأمين الحصول على التمويل اللازم للمشاريع على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك عن استثمارات في مجال الأمن بشأن المناطق المتضرّرة والحدّ من الفقر من خلال التنمية الريفية المتكاملة.

٣٠- وفي جنوب شرقي آسيا، أبلغت ميانمار بأن إطار العمل الاقتصادي اللازم للتنمية البديلة، بما في ذلك في ميدان التسويق، جارٍ تحسينه وفقاً لخطتها المعنية بالقضاء على المخدّرات خلال ١٥ سنة (١٩٩٩-٢٠١٤). وأبلغت تايلند عن الترويج للمنتجات ذات القيمة المضافة المنتجة من خلال مشروع تنمية منطقة دوي تونغ.

٣١- كما أبلغت فرنسا عن الدعم الذي قدّمته بشأن تسويق منتجات مشاريع التنمية البديلة، بما في ذلك بذور البن العضوية في كولومبيا. وأما لبنان فقد اقترح العناية بالتشجيع على استيراد المنتجات المشروعة من الدول المتضرّرة بزراعة المحاصيل غير المشروعة.

ثالثا- إجراءات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة

ألف- الرصد العالمي لمحاصيل المخدّرات غير المشروعة

٣٢- في عام ٢٠٠٦، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة رصد زراعة جنبة الكوكا وخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع على الصعيد العالمي، ضمن إطار برنامجه المعني برصد المحاصيل غير المشروعة، وذلك بقيامه بالتعاون مع الحكومات المعنية بتنفيذ دراسات استقصائية سنوية في كل من أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وكولومبيا. إضافة إلى ذلك، أُجريت دراسات تقييمية أولية لزراعة جنبة الكوكا في كل من إكوادور وفنـــزويلا (جمهورية-البوليفارية)، ومن المتوقّع صدور النتائج النهائية في مطلع عام ٢٠٠٧. وقد نشر المكتب أيضا في عام ٢٠٠٦ نتائج الدراسة الاستقصائية السنوية الثالثة عن زراعة نبتة القنّب في المغرب.

٣٣- وفي أفغانستان، وعلى الرغم من المشاكل الأمنية، عزّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة أنشطة الرصد التي يضطلع بها، وذلك بقيامه أيضا بدراسة استقصائية سنوية للتقدير السريع ودراسات استقصائية شهرية لرصد أسعار الأفيون. وللعام الثاني على التوالي، عُني المكتب بالتحقّق من أنشطة إبادة المحاصيل غير المشروعة التي تقوم بها حكومة أفغانستان.

٣٤- عقب ظهور معدّلات الانخفاض الملحوظة في زراعة خشخاش الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، أدخل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة أسئلة عن تأثير القضاء على الخشخاش في حياة وموارد رزق المجتمعات المحلية المشمولة في الدراسات الاستقصائية بشأن نوايا المزارعين. ذلك أن تحسين البيانات والمعلومات الاجتماعية الاقتصادية عن استراتيجيات مواجهة الصعوبات أمر لا غنىً عنه في تصميم برامج مستدامة للاسترشاد بها في تقديم المساعدات الإنمائية في المستقبل.

٣٥- وقد استُحدث نظام مماثل لمؤشّر رصد أسعار الأفيون شهريا في أفغانستان وذلك لتطبيقه في الدول الآندية بخصوص الكوكا والكوكايين أيضا. وأُجريت دراسة استقصائية موسّعة لغلال المحاصيل في كولومبيا، مما أدّى إلى تصويب تقديرات غلال محاصيل ورقة الكوكا ومعدّلات تحويل ورقة الكوكا إلى عجينة الكوكا.

باء- لمحة إجمالية عن مبادرات التنمية البديلة

٣٦- لا تزال التنمية البديلة الأسلوب الرئيسي الذي تتّبعه الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة في معالجة مشكلة زراعة المحاصيل غير المشروعة، ضمن إطار

العمل المعني بالحدّ من الفقر والتنمية المستدامة. ذلك أن التنمية البديلة تزوّد المزارعين المستضعفين ببدائل وفرص لتأمين موارد رزق قانونية ومستدامة. وفي عام ١٩٩٨، اتفقت الدول الأعضاء على أن التنمية البديلة إنما تكون أفضل أسلوب في بلوغ هذا الهدف المنشود حينما تكون مندرجة باعتبارها جزءا من سياسات عامة أوسع نطاقا بشأن التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، ومن نهج متوازن يشتمل على إنفاذ القوانين وعلى إبادة المحاصيل غير المشروعة وخفض الطلب على المخدّرات معاً. واتفقت الدول الأعضاء أيضا على أن برامج التنمية البديلة تحتاج إلى تضمينها نهوجا محسّنة وابتكارية. وينبغي لتلك النهوج أن تُعنى بجملة من الأمور ومنها تعزيز المشاركة المجتمعية والقيم الديمقراطية، وتجسيد بُعد جنساني، والتقيّد بمعايير الاستدامة البيئية (قرار الجمعية العامة دإ-٢٠/٤ هاء).

٣٧- وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بشأن تصميم وتنفيذ ورصد برامج التنمية البديلة. كما واصل المكتب أيضا الترويج لاتّباع أفضل الممارسات والتشارك في الخبرات، وتوفير القدرة التقنية بغية تقديم المساعدة إلى الحكومات في استبانة الدعم اللازم لبرامج التنمية البديلة وتأمين الحصول عليه من الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعدّدة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص أيضا. كما دعا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة إلى مناصرة فكرة إدراج أهداف خاصة بشأن مناهضة المخدّرات في الخطط والبرامج الإنمائية الأشمل، وكذلك واصل المكتب بذل جهود في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في معالجة الشواغل البيئية ذات الصلة بزراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة وإنتاجها، وذلك بالسعي بنشاط إلى التماس الفرص البرنامجية ضمن إطار العمل الخاص بآلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.[٦]

١- وسط آسيا وجنوب غرب آسيا

٣٨- في عام ٢٠٠٦، لم تحرز أفغانستان تقدّماً في الحدّ من زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة، على الرغم من تلقّيها مقادير ضخمة من المساعدات العسكرية والإنمائية. فقد ازدادت هذه الزراعة بنسبة قدرها ٥٩ في المائة لتصل مساحتها إلى ٠٠٠ ١٦٥ هكتار في عام ٢٠٠٦. والرقم الذي لا سابقة له في حجم حصاد محصول الأفيون وقدره ١٠٠ ٦ طن، يجعل أفغانستان المورّد العالمي الوحيد بالفعل لهذا المخدّر. وبلغ إجمالي قيمة صادرات الأفيون

(6) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرّر 1/CP.2، المرفق.

غير المشروع ما يربو على ٣ بلايين دولار أمريكي، أي ما يساوي تقريبا نصف الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان في عام ٢٠٠٦ (٦,٧ بلايين دولار). كما ازداد عدد الأشخاص الضالعين في زراعة خشخاش الأفيون بمقدار الثلث تقريبا، إذ وصل إلى ٢,٩ مليون شخص، أي ١٢,٦ في المائة من مجموع السكان. مع العلم بأن ستة أقاليم فقط من البلد خالية من الأفيون من أصل ٣٤ إقليما. ويبدو أن انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي هما من العوامل الخطيرة الشأن الدافعة على هذه الزراعة، حيث إن معدّل الزراعة هبط في ثمانية أقاليم واقعة في الشمال الذي هو أكثر استقراراً من غيره.

٣٩- ولكنْ في عام ٢٠٠٦، أبادت حكومة أفغانستان مساحة تُقدَّر بنحو ٣٠٠ ١٥ هكتار من خشخاش الأفيون، أي قرابة ١٠ في المائة من المساحة المزروعة، وهو ارتفاع مما كانت نسبته ٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٤٠- وقد ازدادت في عام ٢٠٠٥ نسبة المساعدة الخارجية المخصّصة لقطاع الزراعة، ومع ذلك لم تتجاوز حتى الآن ١٨ في المائة فقط من إجمالي المساعدة المقدَّمة إلى أفغانستان. ومن ثمَّ فإن توقّعات المزارعين بخصوص القروض الائتمانية، والمساعدة السوقية من أجل المحاصيل المستبدّلة، وتوفير الري والكهرباء، لم تتم تلبيتها ولا تزال شاغلاً رئيسياً بشأن التنمية في المستقبل.

٤١- وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، قدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة المساعدة إلى أفغانستان بشأن صوغ السياسات العامة، والتنسيق بين الأنشطة، ورصد المحاصيل غير المشروعة، وبناء المؤسسات والقدرات اللازمة لتوفير موارد رزق بديلة. وفي عام ٢٠٠٥ أيضا، قُدِّمت خدمات استشارية إلى وزارة مكافحة المخدّرات بشأن تنقيح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدّرات، وصياغة مشروع قانون جديد بشأن مكافحة المخدّرات. كذلك في عام ٢٠٠٥، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة تقريرا شاملا عنوانه "إعداد خرائط مشاريع موارد الرزق البديلة في أفغانستان".[٧] وقد أُحيلت إلى وزارة مكافحة المخدّرات قاعدة بيانات التقرير، التي تحتوي على معلومات عن المشاريع المعنية بموارد الرزق البديلة، وعن مجالات الاستثمارات المستمدّة من مساعدات الجهات المانحة. ومن المتوقّع أن تستخدم، في نهاية المطاف، قاعدة البيانات المذكورة، من خلال ربطها بقاعدة البيانات عن المساعدات من الجهات المانحة، الموجودة لدى وزارة المالية، كأداة لتخطيط وتنسيق المساعدات الخاصة بموارد الرزق البديلة.

(7) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، *Mapping of Alternative Livelihood Projects in Afghanistan* (تموز/يوليه ٢٠٠٥).

٤٢- وفي عام ٢٠٠٦، تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في العمل على تصميم مشروع للتنمية الريفية يركّز على توجيه بعض الصناعات الزراعية الصغيرة النطاق نحو أيّ إقليم خال من الأفيون أو منطقة معرّضة لمخاطر التأثّر بهذه الزراعة. وهناك مناقشات جارية بين المكتب واليونيدو والسلطات في أفغانستان، وتركّز حاليا على إدراج أنشطة ذات تأثير على المدى القصير ضمن فكرة المشروع الأصلية. وبغية تصميم رزمة مقترحات شاملة، يجري النظر أيضا في تضمينها أنشطة تُعنى بتوفير الكهرباء في المناطق الريفية وبناء مساكن منخفضة التكلفة هناك. وفي عام ٢٠٠٦ أيضا، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة على تعزيز القدرات المؤسسية والعملياتية لدى الوزارات المباشرة الرئيسية (ولا سيما وزارة مكافحة المخدّرات، ووزارة الاستصلاح والتنمية في الأرياف) على المستوى المركزي ومستوى الأقاليم، وبذلك يُصار إلى إنشاء خبرة محلية من أجل ضمان إدراج الأهداف والتحليلات الخاصة بمكافحة المخدّرات في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الرئيسية.

٤٣- ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة حاليا بتعزيز قدراته على مستوى الأقاليم لكي يكون بمستطاعه تقديم الدعم التقني والخبرة الفنية من أجل تلبية الاحتياجات المتنامية لدى الحكومة ولدى الوكالات الإنمائية في جميع القطاعات الخاصة بمكافحة المخدّرات وبالتنمية البديلة.

٢- شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا

٤٤- في منطقة شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا، تضاءلت المساحة الخاضعة لزراعة خشخاش الأفيون على نحو غير مشروع بنسبة قدرها ٨٥ في المائة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٦. مع العلم بأن الزراعة غير المشروعة في كل من تايلند وفييت نام لم تعد خطيرة الشأن منذ أكثر من عقد مضى. وفي عام ٢٠٠٦، لم تزُرع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والتي كانت ذات يوم ثالث أكبر منتج لخشخاش الأفيون غير المشروع في العالم، سوى مساحة قدرها ٥٠٠ ٢ هكتار تقريبا، أي حدث انخفاض من ٩٠٠ ٢٦ هكتار في عام ١٩٩٨.

٤٥- وفي ميانمار، انخفض مقدار المساحة الخاضعة لزراعة خشخاش الأفيون بنسبة قدرها ٨٣ في المائة، من ٠٠٠ ١٣٠ هكتار في عام ١٩٩٨ إلى ٥٠٠ ٢١ هكتار في عام ٢٠٠٦. ولكن في عام ٢٠٠٦ أيضا، أدّت أحوال الطقس المؤاتية، وكذلك تحسّن طرائق الزراعة، ومن ناحية أخرى ضعف برامج التنمية، إلى زيادة بنسبة قدرها ٤٥ في المائة في ناتج الأفيون من محصول كل هكتار؛ مما يبيّن بوضوح مدى سهولة معاودة أي مزارع بسرعة لمزاولة

الزراعة غير المشروعة، إذا ما لم تُدرَج وتُنفَّذ جميع العناصر التي يتكوّن منها أيّ برنامج تنمية. وتبعا لذلك، فقد ظلّ إنتاج الأفيون المحتمل دونما تغيير تقريبا عند ٣١٥ طناً في عام ٢٠٠٦ (٣١٢ طناً في عام ٢٠٠٥).

٤٦- وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة تعزيز التعاون في العمل على الصعيد الإقليمي. وقد أُنجز ذلك في المقام الأول من خلال التشارك في المعلومات وتحسين قدرات المؤسسات والموارد البشرية. ومن ثمَّ فإن البرنامج الإقليمي يُعنى بتعزيز برامج التنمية البديلة المرتكِزة إلى المجتمعات المحلية، في ست دول في هذه المنطقة (تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار)؛ وقد يسّر أيضا تبادل الخبرات والمعلومات بشأن نظم رصد المحاصيل غير المشروعة، ومصادر الدخل البديلة المجدية لمزارعي الأفيون السابقين. وأجريت دراسة ركّزت على استراتيجيات المواجهة السلوكية التي يتّبعها مزارعو الأفيون للتغلّب على الصعوبات ردّاً على تدابير خفض الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار.

٤٧- وفي الفترة قيد الاستعراض، واصل أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة تسهيل تنفيذ خطة عمل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) وعمليات التعاون بين الرابطة والصين لمكافحة المخدّرات الخطرة، وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بشأن رصد مسار التقدّم صوب تحقيق الأهداف المتَّفقَ عليها. وفي مطلع عام ٢٠٠٦، وقَّعت كل من الرابطة (آسيان) ومنظمة التعاون الاقتصادي[٨] على مذكّرة تفاهم من أجل العناية بالتعاون على نحو أوثق بين المنطقتين في مجالات مواضيعية مختلفة. وشملت مجالات التعاون ذات الصلة بمكافحة المخدّرات استبدال المحاصيل غير المشروعة، والتنمية البديلة.

٤٨- وسهَّل أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة تقديم الخدمات الاستشارية إلى حكومة إندونيسيا بشأن تصميم برنامج يهدف إلى الحدّ من زراعة نبتة القنّب غير المشروعة في إقليم آتشه.

٤٩- وفي ميانمار، وهي ثاني أكبر منتج للأفيون غير المشروع في العالم، كانت زهاء ١٢٦ ٥٠٠ أُسرة مترلية ريفية تعتمد في معيشتها في السابق على خشخاش الأفيون، لكنّها تعاني حاليا من وطأة تأثير نقص الغذاء والوقود. ونتيجة للنقصان الحاصل في زراعة الخشخاش، فقدت أُسر مترلية ريفية كثيرة سبل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم،

(8) أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وتركيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

وأصبحت عرضة لخطر الانجراف في السلوك غير المدني بالضلوع بأنشطة إجرامية، بما في ذلك جرائم الاتجار بالبشر.

٥٠- وقد واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة العمل في ميانمار، مع شركاء آخرين، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، في سياق برامج التنمية البديلة التي تهدف إلى توفير الأمن الغذائي والأنشطة المدرّة للدخل لأولئك المزارعين الذين يعيشون على الكفاف ويعتمدون على زراعة الأفيون في بقائهم. ومنذ استهلال المكتب بإنشاء مشروع وا للتنمية البديلة في عام ١٩٩٨، استطاع المشروع أن يصل إلى ٠٠٠ ٤٠ شخص تقريبا في إقليم وا الخاص الثاني، ولاية شان الشرقية؛ والمشروع حاضر حاليا في ٢٧١ قرية، وقد سهَّل عمل مؤسسات أخرى أيضا.

٥١- وتركّز جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، في ميانمار، على الأنشطة التي تقوم أساسا على المجتمعات المحلية، في مجالات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك معالجة مدمني الأفيون وإعادة تأهيلهم؛ والتعليم؛ وموارد الرزق (مثلاً تنمية حقول الأرز، وزراعة الشاي، وخدمات الإرشاد الزراعي، ومخطّطات الادّخار، والصناديق القروية الدوّار رأس المال، ومخطّطات الغذاء مقابل العمل)؛ وتنمية البنى التحتية (مثلاً نظم الري، وروافد الطرق القروية، ونظم الإمداد بالمياه). ويعمل أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة على تعزيز قدرات واضعي السياسات العامة، وكذلك المجتمعات المحلية، على معالجة احتياجاتهم الإنمائية من خلال إنشاء لجان إنمائية قروية وأفرقة مساعدة متبادلة. كما يجري تعزيز وكذلك مواصلة الجهود الرامية إلى إشراك المرأة في التنمية.

٥٢- وفي الوقت الحالي، يجري توسيع المساعدات المجتمعية لتشمل المقاطعات الفقيرة من إقليم وا الشمالي، بمراعاة الدروس المتعلَّمة من مشروع وا، وكذلك عمليات تدخّل إنمائية أخرى. كما يجري الاضطلاع بدراسات استقصائية اجتماعية-اقتصادية على مستوى خط الأساس لأجل تحديد أشدّ الفئات عرضة للأخطار واحتياجاً إلى المساعدة.

٥٣- وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة تصدّر مسار البرنامج المتعدّد الأطراف الذي يشمل إقليمي كوكانغ ووا، من خلال المبادرة الخاصة بإقليمي كوكانغ ووا (كو وي). ومن ضمن الشركاء في هذه المبادرة إدارات حكومية ومنظمات من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية. ومن خلال هذه الآلية الابتكارية، يتشاطر الشركاء أفضل الممارسات المتّبعة والخبرات المكتسبة، ويتباحثون في المشاكل المصادفة، ويضعون الحلول المشتركة. كما إنه من خلال علاقات

تعاون في العمل من هذا القبيل تسنّى لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة إنتاج خرائط محسَّنة مرتبطة بالبيانات الاجتماعية-الاقتصادية اللازمة لتحسين التخطيط الإنمائي لدى جميع الوكالات الشريكة العاملة في إقليم وا. ويستكشف المكتب حاليا الإمكانيات المتاحة لإقامة شراكات جديدة، بما في ذلك مع المفوّضية الأوروبية، بغية توسيع نطاق تقديم المساعدة الإنمائية ليشمل التنمية البديلة.

٥٤- أما في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حيث كانت تعتمد ٨٠٠ ٥ أُسرة منزلية تقريبا على زراعة خشخاش الأفيون في عام ٢٠٠٦، فقد قدَّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، بشراكةٍ مع منظمات أخرى من الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي، المساعدة بشأن التنمية البديلة في إقليمي فونغسالي وهوافان. وشملت تلك المساعدة الرعاية الصحية الأساسية، ومعالجة الأشخاص المدمنين على الأفيون وإعادة تأهيلهم، والأنشطة المعنية بموارد الرزق البديلة، ومرافق البنية التحتية الضرورية جدا، مثلاً تسهيلات الري الصغير النطاق، والدروب الريفية، وروافد الطرق. ومنذ استهلال البرنامج، استطاعت ٧٠٠ أُسرة منزلية (أي ٣٠ في المائة من عدد الأُسر المنزلية التي تعيش في المنطقة المستهدَفة) أن تتغلّب على صعوبات الفقر من خلال مخطّطات القروض الإئتمانية الصغيرة جدا، المدعومة من قِبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، وغير ذلك من طرائق الدعم.

٥٥- ومن العناصر المحورية في برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة بشأن منطقة جنوب شرقي آسيا بناء قدرات القرويين والمسؤولين الحكوميين على معالجة مشاكل التنمية وتعاطي المخدّرات على الصعيد المحلي. وقد أحرزت القرى التي وصل إليها البرنامج تقدّما كبيرا بخصوص موارد الرزق والرعاية الصحية (على سبيل المثال، ظهور علائم تحسّن في معدّلات وفيات صغار الأطفال وحالات الإصابة بالبُرداء (الملاريا)). وفي عام ٢٠٠٥، قدَّم فريق الأمم المتحدة القطري إلى المشروع المموَّل على نحو مشترك من قِبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة ومصرف التنمية الآسيوي في قرية تابونغ، في إقليم هوافان من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جائزة الأمم المتحدة للتنمية تقديراً لمنجزاته.

٥٦- وفي عام ٢٠٠٦، قدَّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة المساعدة إلى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن إعداد صيغة جديدة للاستراتيجية البرنامجية الوطنية بشأن المخدّرات من أجل الوضع المتصوّر في فترة ما بعد الأفيون، عنوانها "نهج متوازن في استدامة القضاء على الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢٠٠٦-٢٠٠٩)". وتشتمل الاستراتيجية الجديدة على خطة عمل تستهدف ١ ٠٠٠ قرية من أفقر القرى التي كانت سابقا تزرع خشخاش الأفيون.

٥٧- وفي أواخر عام ٢٠٠٦، وافق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري على مشروع مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لصالح إقليم أودومكساي. وسوف يركّز المشروع على الفرص المدرّة للدخل، وذلك من خلال تنمية المنشآت الريفية، وتوفير التدريب المهني.

٥٨- وفي عام ٢٠٠٦، قدَّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة المساعدة، بدعم مقدَّم من وزارة شؤون البيئة والأقاليم في إيطاليا، إلى كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، على السعي إلى تحقيق الفرص البرنامجية التي تُعنى بالشواغل البيئية ذات الصلة بزراعة نباتات المخدّرات غير المشروعة، وخصوصا ضمن إطار آلية التنمية النظيفة الخاصة ببروتوكول كيوتو.

٣- المنطقة الآندية

٥٩- في الدول الآندية، بوليفيا وبيرو وكولومبيا، وبعد زيادات حصلت في زراعة جنبة الكوكا غير المشروعة في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، تم إحراز تقدّم هام بتحقيق نقصان بنسبة ٢٨ في المائة في المساحة التي كانت تخضع لزراعة جنبة الكوكا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، من ٣٠٠ ٢٢١ هكتار إلى ٦٠٠ ١٥٩ هكتار. غير أن إجمالي مستوى إنتاج الكوكايين المحتمل قد ظلّ دونما تغيير عمليا عن مستويات عقد مضى، وذلك من جرّاء ازدياد غلال محصول الكوكا في الهكتار الواحد (النباتات المزروعة في كل هكتار وتحسّن عملية تجهيزه).

٦٠- في عام ٢٠٠٥، وبعد انخفاض دام أربع سنوات، كان يوجد ٠٠٠ ٨٦ هكتار مزروعة بالكوكا في كولومبيا، مما مثّل زيادة بنسبة قدرها ٨ في المائة علاوة على عام ٢٠٠٤. ولكن على الرغم من حدوث تلك الزيادة، لم يُزرع في عام ٢٠٠٥ سوى نصف المساحة التي كانت مزروعة في عام ٢٠٠٠ (وكان سنة الذورة الأخيرة).

٦١- ولا تزال كولومبيا البلد الذي فيه أكبر مساحة لزراعة جنبة الكوكا في العالم، اذْ تبلغ نسبة ٥٤ في المائة من إجمالي هذه الزراعة. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، كانت تُزرع جنبة الكوكا في ٢٣ مقاطعة من أصل ٣٢ مقاطعة في كولومبيا. وكان يقوم بذلك ٠٠٠ ٦٨ أُسرة مترلية تقريبا.

٦٢- وبشأن الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أبلغت حكومة كولومبيا بأن برنامج رشّ المبيدات الجوي أدّى إلى إبادة مزروعات جنبة الكوكا على مساحة ٠٠٠ ١٣٠ هكتار. وأبلغت

كولومبيا أيضا عن تسجيل مستويات قياسية في إبادة المحاصيل يدويا في عام ٢٠٠٥ (أي على مساحة ٢٨٧ ٣١ هكتاراً).

٦٣- وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة تقديم المساعدة إلى حكومة كولومبيا ضمن إطار خطتها الوطنية للتنمية البديلة. وقد أدّت برامج التنمية البديلة المدعومة من المكتب إلى الترويج لمنتجات الأحراج والبن والعسل واللبن وجوز الهند والكاكاو والفاصوليا وغيرها، فوصلت إلى تحقيق مبيعات بقيمة قدرها ٦ ملايين دولار في عام ٢٠٠٥. وتصل هذه البرامج إلى زهاء ٨٠٠ ٦ أُسرة في منطقة مشروع مساحتها ٠٠٠ ٨٠ هكتار تُزرع فيها محاصيل مشروعة. وقد أنشأ المكتب علاقات شراكة هامة مع القطاع الخاص بغية توسيع مدى تأثير برامجه المعنية بالتنمية البديلة، كما قدَّم الدعم إلى حملة الحكومة بشأن تسويق ما تسمّيه "منتجات السلام".

٦٤- كذلك في مقاطعتي ميتا وكاكويتا، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة دعم تعزيز المؤسسات ومنظمات المنتجين، من خلال تقديم المساعدة التقنية والتسويقية بشأن منتجات عضوية كالبن والكاكاو والعسل. وقد جرى تسويق بعض المنتجات من خلال سلسلة محلاّت خدمة ذاتية كبرى (سوبرماركت) في كولومبيا. وفي مقاطعة نارينيو على ساحل المحيط الهادئ، وهي منطقة تُزرع فيها جنبة الكوكا بمعدّلات عالية، عمل المكتب، من خلال علاقة شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبتنسيق مع خطة العمل الاجتماعية التابعة للرئاسة في كولومبيا، على تحسين حياة ٤٢٥ أُسرة، من خلال أنشطة إدارة الأحراج، والحراجة الزراعية والأمن الغذائي. وقد عُني المشروع المضطلع به بتعزيز النظم الإنتاجية التي تستند إلى ترشيد استخدام موارد الأحراج، والحفاظ على التنوّع الأحيائي، وصون التقاليد الثقافية. ويستهدف البرنامج مساحة قدرها ٠٠٠ ٢٠ هكتار من الأحراج، ويعود بالنفع على ٠٠٠ ١ أُسرة إضافية.

٦٥- واستُهلّت أيضا في عام ٢٠٠٦ جهود مشتركة بين حكومة كولومبيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة بغية حماية البيئة من الأضرار الناجمة من خلال زراعة جنبة الكوكا، وذلك في منطقتي المحميّات الوطنية في تايرونا وسييرا نيفادا دي سانتا مارتا. وهذه مبادرة جديدة، مرتبطة بتحقيق الأهداف البيئية بمقتضى بروتوكول كيوتو.

٦٦- وفي الفترة قيد الاستعراض، اضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة برصد إبادة محاصيل الكوكا في المحميّات الوطنية، وبقياس مدى التقدّم في تنفيذ العناصر التقنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يتكوّن منها البرنامج الحكومي الخاص بأُسر

حرّاس الغابات. والهدف الرئيسي المنشود من ذلك البرنامج هو استصلاح وحماية النظم البيئية الأحيائية المتضرّرة من زراعة المحاصيل غير المشروعة، مع الحرص في الوقت نفسه على الترويج لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو قابل للاستدامة.

٦٧- وأما في بيرو، وباعتبارها ثاني أكبر منتج للكوكا في العالم، فقد بلغت نسبة مساحة زراعة هذا المحصول فيها ٣٠ في المائة من إجمالي المساحة المزروعة به على النطاق العالمي في عام ٢٠٠٥، أي ٢٠٠ ٤٨ هكتار. وهذا يمثّل انخفاضا بنسبة قدرها ٤ في المائة من المساحة التي قُدِّرت بنحو ٣٠٠ ٥٠ هكتار في عام ٢٠٠٤. وقد عُزي هذا الانخفاض بدرجة رئيسية إلى حملات إبادة المحاصيل التي نُفِّذت في مقاطعتي سان مارتين في منطقة وادي هوالآّغا العليا، ومنطقة بونو في وادي سان غابيان. وفي عام ٢٠٠٥، كان هناك زهاء ٠٠٠ ٥٠ أُسرة متزلية ريفية ضالعة في زراعة جنبة الكوكا في بيرو.

٦٨- وفي بيرو أيضا، يجري العمل في إطار برامج التنمية البديلة المدعومة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة مع رابطات المزارعين في المناطق المعروفة بصلاتها الماضية أو الحاضرة بزراعة الكوكا. وتُعنى تلك البرامج بتقديم المساعدة التقنية في مجالات التكنولوجيا الزراعية، وإدارة الأعمال التجارية، وضمان نوعية المنتجات وتسويقها. وتشمل المنتجات والأنشطة المعزّزة المنتجات الزراعية الخصوصيّة والعضوية، وإدارة الأحراج، وتنمية الأحراج الزراعية. كما إن هذه البرامج في بيرو تركّز أيضا بصفة خاصة على حماية البيئة والمساواة بين الجنسين والاحتياجات الحرجة الخاصة بحالات بالفقر الشديد.

٦٩- كذلك فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة يعمل حاليا مع زهاء ٠٠٠ ٤٠ شخص ممن كانوا يعتمدون سابقا على زراعة جنبة الكوكا. وأخذت تتزايد نسبة الأشخاص المستفيدين من أنشطة المكتب (٢٧ في المائة) ممن يشاركون حاليا في أنشطة إعادة زراعة الأحراج والحراجة الزراعية. وقد وصلت قيمة مبيعات منشآت المزارعين العشر التي هي في قمة القائمة في بيرو، والمدعومة من المكتب، ٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ (٩٠ في المائة منها من المنتجات المصدَّرة). وأما المبيعات في عام ٢٠٠٦ فهي في طريقها إلى تجاوز الأداء السابق في عام ٢٠٠٥. والأسواق الأجنبية الرئيسية للمنتجات من مشاريع التنمية البديلة لا تزال حتى الآن في أوروبا (٦٠ في المائة) وفي أمريكا الشمالية (٣٨ في المائة).

٧٠- وفي مناطق وديان مونزيون وأغوايتيا وبيينه، استُكمل برنامج لإعادة زراعة الأحراج في مساحة تبلغ ٦٩٦ ١ هكتاراً. وأُنشئت رابطة لزراعة الأحراج، وتم توفير التدريب لما يربو على ٠٠٠ ٥ شخص على الحراجة الزراعية. وقد أدّت نتائج البرنامج الإيجابية في منطقتي

وادي أبوريماك وإينه إلى اجتذاب اعتمادات مالية جديدة بطريقة التشارك في التكاليف من حكومة بيرو. وفي عام ٢٠٠٥، تم افتتاح برنامج إدارة الأحراج (المعني بإعادة زراعة الأحراج واستصلاح التربة التي أفقرتها زراعة جنبة الكوكا في الماضي) في منطقة حوض نهر بيينه. وقدَّم المكتب الدعم أيضا إلى الحكومة في صوغ مشاريع للتنمية الاجتماعية والزراعية لصالح منطقة وادي هوالآغا العليا.

٧١- ثم في عام ٢٠٠٦، باشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، بشراكة مع حكومة بيرو ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، تنفيذ مشروع تنمية بديلة في القطاع الشمالي من إقليم توكاتشيه (في منطقة بيولفورا، مقاطعة سان مارتين)، لزراعة مساحة قدرها ٢٤٠ ١ هكتاراً لإنتاج زيت النخيل والكاكاو. ومن المتوقّع أن تنتفع زهاء ٦٥٠ أُسرة على نحو مباشر من هذا المشروع. كما واصل المكتب بذل جهوده لاستبانة إمكانية الحصول على موارد مالية إضافية بغية كفالة استمرارية وتأثير برنامج التنمية البديلة في بيرو حتى ما بعد عام ٢٠٠٦.

٧٢- أما في بوليفيا، فقد تقلّصت في عام ٢٠٠٥ المساحة التي كانت تُستغلّ في زراعة جنبة الكوكا على نحو غير مشروع، بنسبة قدرها ٨ في المائة، لتصل إلى ٤٠٠ ٢٥ هكتار،[٩] وبذلك باتت تبلغ نسبة قدرها ١٦ في المائة من إجمالي مساحة هذه الزراعة على الصعيد العالمي. وهذا الرقم هو أدنى إلى حدّ بعيد من المستويات التي بلغتها هذه الزراعة في النصف الأول من عقد التسعينات، حينما كانت تبلغ النسبة في بوليفيا حوالي ربع الإجمالي العالمي. ويُعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية، وهو أول انخفاض يحصل بعد أربع سنوات من الزيادات المتعاقبة، إلى هبوط بنسبة قدرها ٣١ في المائة في الزراعة في منطقة تشاباريه. وأما في منطقة يونغاس في إقليم لاباز، حيث يجري ما نسبته ٧١ في المائة من إجمالي الزراعة، فقد سُجّلت زيادة بنسبة ٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٥، قدَّر المكتب أن قرابة ٠٠٠ ٤٠ أُسرة مترلية تقريبا كانت تزاول زراعة جنبة الكوكا في بوليفيا.

٧٣- وكان محور التركيز في برنامج التنمية البديلة الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، في بوليفيا في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، يتمحور حول التخفيف من الفقر من خلال العناية بالأنشطة المدرّة للدخل وحماية البيئة. وكان الهدف النهائي المنشود

(9) يشمل هذا الرقم ٠٠٠ ١٢ هكتار من مساحة مسموح باستخدامها لإنتاج محاصيل لأغراض تقليدية، ومنها وريقات المضغ والمستحضرات الطبية وشاي الكوكا، وذلك بمقتضى القانون البوليفي رقم ١٠٠٨ المؤرّخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٨.

يتمثّل في تزويد الناس بالسبل الكفيلة بالتحرّر من ربقة زراعة جنبة الكوكا غير المشروعة وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة. وبين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥، وبشراكة مع جهات مهتمة أخرى، ومنها الفاو، استطاع المكتب الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠ أُسرة مترلية، بتقديم الدعم من أجل الأنشطة المعنية بإدارة الأحراج المستدامة على مساحة تشمل ٠٠٠ ٢٠٠ هكتار، والأنشطة المعنية بإعادة زراعة الأحراج على مساحة تشمل ٥٠٠ ٩ هكتار.

٧٤- وقد وصلت القيمة السوقية للمنتجات الحراجية المدعومة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة إلى ٥,٤ ملايين دولار في أحراج كوتشابامبا المدارّية وحدها، في عام ٢٠٠٥. كما بلغت قيمة مبيعات البن المدعومة من المكتب في أحراج يونغاس في لاباز ٤ ملايين دولار، وبلغ ما تدرّه من دخل سنوي أُسري ٥٠٠ ٢ دولار.

٧٥- وأما الخبرة التي اكتسبها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة وشركاؤه في أنشطة إدارة الأحراج وإعادة زراعة الأحراج فقد أُضيفت إلى مجمع المعارف الخاص بالتنمية البديلة، من خلال إصدار منشور عنوانه: عشر سنين من بناء ثقافة حراجية: مشروع خاتون ساتشا.[١٠] كذلك فإن الدروس المتعلَّمة جارٍ تجسيدها على نحو تام في مرحلة جديدة مدّقما أربع سنوات من برنامج بشأن إعادة زراعة الأحراج، بُوشر في عام ٢٠٠٦، وسوف يعود بالنفع على ٥٠٠ ٤ أُسرة في منطقتي أحراج كوتشابامبا المدارية وأحراج يونغاس في لاباز.

٧٦- وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وبشراكة مع منظمة العمل الدولية وعدّة مؤسسات تعليمية بوليفية، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة تقديم دورات تدريب مهني، ودعم منشآت صغيرة جدا، وتيسير إدماج الشباب في سوق العمل. ومنذ استهلال هذا المشروع في عام ٢٠٠١، أمكن الوصول إلى ٥٠٠ ٢٠ شاب (٤٧ في المائة من هذا العدد من الشابات)، بتوفير أكثر من ٩٠٠ دورة تدريب مهني لهم، تتراوح بين الزراعة وعلوم الحاسوب. وقد دعم هذا المشروع أيضا إيجاد زهاء ٢٠٠ منشأة صغيرة جدا، يُستخدَم فيها ٨٨٣ ١ شخصاً (قرابة ٥٠ في المائة من هذا العدد من النساء). ويُعنى بضمان استدامة هذا المشروع بإدراج دورات التدريب المهني ضمن المناهج المدرسية.

(10) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، *10 años construyendo una cultura forestral: Proyecto Jatun Sach'a* (٢٠٠٥).

٤- شمال أفريقيا

٧٧- منذ عام ٢٠٠٣، يقدِّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة الدعم إلى حكومة المغرب في الاضطلاع بدراسات استقصائية سنوية عن زراعة نبتة القنّب في البلد. وقد بيّنت نتائج الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٥ تضاؤلاً بنسبة قدرها ٤٠ في المائة في المساحة التي تُزرع بنبتة القنّب، أي من ٠٠٠ ١٢٠ هكتار في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٠٠ ٧٢ هكتار في عام ٢٠٠٥. وكان ما نسبته أكثر من ٩٥ في المائة من الأراضي التي تُزرع بنبتة القنّب في المغرب مخصّصا لإنتاج مادة راتينج القنّب. وفي عام ٢٠٠٥، ظلّ الإنتاج المقدَّر من راتينج القنّب عند ٠٧٠ ١ طناً، مقابل ٧٦٠ ٢ طناً في عام ٢٠٠٤. ويمكن أن يُعزى قدر كبير من هذا النقصان في الإنتاج إلى الجفاف الشديد الذي أثَّر في الأراضي المزروعة بالقنّب، المروية بمياه الأمطار (البعلية). وقد استهدفت حملات إبادة المحاصيل غير المشروعة، التي جرت في أقاليم العرائش وتنوات وشفشاون، مساحة تربو على ٠٠٠ ١٥ هكتار. وكما كانت هي الحال في السنوات السابقة، فإن معظم القنّب كان يُزرع في إقليم شفشاون. وبيّنت الدراسة الاستقصائية أن ٨٠٠ ٨٩ أُسرة منزلية كانت ضالعة في زراعة نبتة القنّب في عام ٢٠٠٥.

٧٨- وقد أقرّت حكومة المغرب في عام ٢٠٠٥ استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدّرات. ويمكن أن يتبيّن أن تلك الاستراتيجية تجسّد المستندَ الرسمي اللازم لدعم إدماج عمليات التدخّل الرائدة الخاصة بالتنمية الريفية والمعنية بالتصدّي لمشكلة زراعة نبتة القنّب غير المشروعة في منطقة الريف، ضمن المسار الرئيسي في إطار عمل أوسع نطاقا لبرنامج التنمية. وتعمل الحكومة على إقامة البُنى الهيكلية المؤسسية والعملياتية اللازمة على الصعيدين المركزي والإقليمي. ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العمالات والأقاليم في شمال المملكة هي الهيئة الحكومية الرئيسية المعنية ببرامج التنمية في منطقة الريف الوسطى.

رابعا- الاستنتاج

٧٩- إن التقدّم المثير للإعجاب الذي أحرزته الدول في منطقة جنوب شرقي آسيا في الحدّ من زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة، يحتاج إلى دعم استدامته. كما إن مزارعي الأفيون السابقين في ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والذين يعيشون حاليا في فقر مدقع، يحتاجون إلى مساعدة مستديمة من الجهات المانحة، لكي يبادروا إلى تحسين نوعية حياتهم، ويتحرّروا من ربقة الجوع وبراثن المرض. ومن اللازم أن يقوم المجتمع بمزيد من الجهود من أجل تقديم المساعدة إلى هذه المجتمعات المحلية في مواجهة التحدّيات في فترة ما

بعد الأفيون، وينبغي للسياسات العامة الحكومية أن تمكّن من وصول المساعدة إلى المجتمعات المحلية المتضرّرة.

٨٠- يستلزم الوضع المعقّد في أفغانستان إجراءات عمل عاجلة ومتّسقة من جانب السلطات الوطنية والمجتمع الدولي على حدّ سواء. كما إن أسباب الزراعة غير المشروعة في أفغانستان، وكذلك الترابط بين هذه الزراعة والقطاع الاقتصادي، تحتاج إلى فهمها تماماً، ومن ثم إلى إجراءات عمل تُصمَّم وفقاً لذلك الفهم. ومن اللازم أيضا تحسين الأمن وحكم القانون في جميع الأقاليم، وبخاصة أقاليم البلد الجنوبية. كذلك فإن نظام العدالة الجنائية البادئ حديثا يحتاج إلى مزيد من التطوير، وإلى جعله قادراً على جلب المتَّجرين في المخدّرات للمثول أمام العدالة، وعلى معالجة مشكلة الفساد بفعالية.

٨١- كما إن الفقر يزيد من سرعة تأثّر المزارعين بدوافع الانخراط في الأنشطة غير المشروعة. ومن ثم فإن هناك حاجة عاجلة إلى زيادة المساعدات الإنمائية وتحسينها وتنسيقها على نحو أفضل في أفغانستان، والتي يتّضح أنها لا تصل إلى كافة أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة.

٨٢- ومن اللازم أيضا أن يعمد المجتمع الدولي إلى تحسين سياساته العامة بشأن الوقاية من تعاطي المخدّرات. ذلك أن ازدياد توافر الهيروين الأفغاني يغذّي الميل إلى استهلاكه، ومن ثمَّ يصبّ الزيت على النار في حلقة مُفْرغة.

٨٣- وأما بخصوص زراعة جنبة الكوكا، فقد أحرزت الدول الآندية، بوليفيا وبيرو وكولومبيا، تقدُّماً يمكن قياسه في الأعوام الأخيرة، في الحدّ من زراعة جنبة الكوكا على نحو غير مشروع، وفي توفير بدائل اقتصادية للسكان المتضرّرين على حدّ سواء. لكنّ هذه المكاسب لا ينبغي التسليم بها بداهةً. فإن المجتمع الدولي مُطالَب بأن يواصل التعاون وأن يوطّد التقدّم المحرز، وذلك بالمبادرة إلى الاستثمار في تنمية المجتمعات المحلية الريفية المتضرّرة، والتي هي في عِداد أفقر المجتمعات المحلية في العالم. وكما هي الحال بخصوص الهيروين، لا بدّ من حثّ الدول التي يُستهلَك فيها الكوكايين على التصدّي بشدّة إلى مشكلة استهلاك الكوكايين، وذلك بالمبادرة إلى الاستثمار في البرامج المعنية بالوقاية من تعاطي المخدّرات، ومعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم في المجتمع، وكذلك ببلدان المصدر.

٨٤- كذلك يُحثّ المجتمع الدولي على تقديم المساعدة التقنية والمالية من أجل تطوير وإنشاء نظم متوائمة لتمويل تقديم المساعدات الإنمائية إلى الدول والمجتمعات المحلية المتضرّرة.

والمساعدة لازمة أيضا لتحسين النظم الخاصة بقياس التأثير النوعي والكمّي الذي ينجم عن برامج التنمية البديلة وبرامج إبادة المحاصيل غير المشروعة.

٨٥- والبلدان التي تسعى في تنفيذ برامج التنمية البديلة ينبغي لها أن تتلقّى دعما متجدّدا من المجتمع الدولي. وإن مراعاة معايير الاستدامة البيئية لها أهمية رئيسية في هذا الخصوص. ومن ثم فإن الدول الأعضاء المتضرّرة من جرّاء هذه المشكلة تحتاج إلى الدعم في مساعيها الرامية إلى العناية بهذه القضية، وذلك من خلال عدّة وسائل ومنها العناية بإدارة الأحراج ومشاريع الحراجة الزراعية. وفي هذا الصدد، فإن آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو توفّر إطار عمل مجدياً لأجل التعاون الدولي.

٨٦- والمجتمع الدولي مُطالب أيضا بالنظر في توفير الدعم التقني والمالي للدول المعنية ببرامج التنمية البديلة الوقائية وبرامج التنمية البديلة العامة لأجل المناطق المتأثّرة بزراعة نبتة القنّب.

٨٧- ولعلّ لجنة المخدّرات ترغب في النظر فيما ورد أعلاه، وكذلك في إمكانية اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز تنفيذ برامج التنمية البديلة، ولتأمين استدامتها في المناطق المتضرّرة في العالم، بالإضافة إلى تدابير أخرى لضمان القضاء الفعّال والمستديم على المحاصيل غير المشروعة، من خلال تدابير إنفاذ القوانين المكمّلة لتلك التدابير، في سياق استراتيجية متوازنة بشأن مكافحة المخدّرات، تشمل جميع جوانب خفض الطلب على المخدّرات، وضمن إطار العمل الخاص بالاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدّرات.